

## التحرك المغربي يعيد إلى معبر الكركرات جاذبيته الاقتصادية

تضم حاليا نحو ألف شخص فقط، تملك من المؤهلات ما يجعلها مركزا سياحيا وتجاريا "أهم حتى من الداخلة". ويعبر المركز الحدودي للكركرات حاليا نحو مئتي شاحنة يوميا، تزامنها أحيانا قطعان إبل يعد رعيها نشاطا أساسيا في الصحراء. ويساهم التحرك المغربي لحماية المعبر من استفزازات البوليساريو، في استعادة الكركرات لجاذبيتها الاقتصادية. وقال رئيس الحكومة المغربية سعد الدين العثماني في زيارة للكركرات الجمعة، "الطريق أصبح شاحنة اليوم مؤمنا وهذا في مصلحة أفريقيا والمغرب وبلدان الشمال". وكانت الجبهة الانفصالية استأنفت أنشطتها الاستفزازية بعد ثلاثون عاما من وقف إطلاق النار، ما دفع إلى عملية عسكرية مغربية في الكركرات لحماية الحركة المرورية وتأمين ممر أساسي للتجارة. وكان الهدف من العملية المغربية ردع مجموعة من عناصر البوليساريو الذين كانوا يقطعون الطريق أمام عابريها، مدعومين بأربع عربات مسلحة.



سعد الدين العثماني: الطريق أصبح مؤمنا وهذا في مصلحة أفريقيا والمغرب وبلدان الشمال

ولم يتحرك المغرب إلا بعد أن تعطلت محاولات متكررة للتهنئة رعتها الأمم المتحدة وبعثة المينورسو وموريتانيا، فيما رفضت الجبهة الانفصالية كل تلك الوسايط. ولم يكن للنداءات التي وجهتها الأمم المتحدة أي صدى لدى الجبهة، التي تسعى بتحريض من الجزائر إلى إعادة خلط الأوراق لاستيما بعد الاعتراف الدولي بالحل المغربي لأزمة إقليم الصحراء. وكانت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، قد أكدت، أن العملية التي قامت بها القوات المسلحة الملكية، وحتفظ حرية التنقل بمعبر الكركرات، تمت "بشكل سلمي، ودون اشتباك أو تهديد لسلامة المدنيين". وأوضحته الوزارة في بيان أن هذه العملية الرامية إلى وضع حد نهائي للتحركات غير المقبولة للبوليساريو، تأتي بعد إعطاء الفرصة كاملة لإيجاد حل دبلوماسي من خلال المساعي الحميدة للأمم المتحدة. ولأقت الخطوة المغربية دعما دوليا، حيث توالى ردود الأفعال المؤيدة لقرارات المغرب والمنددة بإصرار جبهة البوليساريو على انتهاك الشرعية الدولية. وتحتفظ القوات المغربية منذ ذلك الحين بمواقفها في المنطقة بعدما أنهت أشغال تهيئتها وتعبيد الطريق حتى الحدود مع موريتانيا.



معبر الكركرات حلقة وصل بين المغرب وامتداده الأفريقي

## فتحي باشاغا: فشل المسار السياسي يهدد بعودة الفوضى في ليبيا

### تدخلات دول الجوار عامل إيجابي لترسيخ التوافق بين الليبيين



فتحي باشاغا الخليفة المحتمل للسراج

والتي لم تنحصر في التصدي لتوسع جريمة الهجرة غير الشرعية، وإنما أيضا التصدي لتغلغل قيادات المافيا القائمة على هذه التجارة المحرمة في كل مفاصل الدولة، بما في ذلك وزارة الداخلية نفسها، وهو ما ضاعف من حجم التحدي.

وبخصوص التدخل التركي في القرار السياسي والسيادي في ليبيا، وتكبيها للأخيرة بالعديد من الاتفاقيات الأمنية والاقتصادية التي تصب في صالح أنقرة أكثر مما تصب في صالح الليبيين، لم يبتعد باشاغا كثيرا عن نهج أغلب مسؤولي حكومته في هذا الشأن، حيث تنصل من هذه الاتهامات قائلا إن "العلاقات مع تركيا لا تستوجب حالة الهلع التي تحيط بها في الوقت الحاضر". ويتهم باشاغا بالجهيز لانقلاب ضد السراج لم تتكشف بعد أسرارها، لكن مراقبين يشيرون إلى أن تركيا دورا في ذلك، لاسيما بعد زيارة باشاغا ورئيس المجلس الأعلى للدولة الإخواني خالد المشري إلى أنقرة في أغسطس الماضي، حيث نجح باشاغا في التقرب من أنقرة التي تنظر إليه بعين الرضا، وفقا لمراقبين.

مع ذلك، يدرك باشاغا أن الرهان فقط على أنقرة لتحقيق ما يصبو إليه لن يؤدي أكله، وهو ما يجعله يسعى إلى التقارب وتحسين علاقته مع جميع المتدخلين في ليبيا بوضوء أخضر تركي، وبشكل خاص مع فرنسا ومصر. وأوضح الوزير "علاقتنا المتميزة مع تركيا، العضو البارز في حلف شمال الأطلسي (ناتو)، لا تتناقض ولا تتعارض مع إقامة علاقات متميزة وشراكات وتعاون مع جميع الدول، بما فيها مصر وفرنسا، وغيرهما من الدول الصديقة، بما يخدم مصالح جميع هذه البلدان ومصصلحة ليبيا بطبيعية الحال".

ومؤخرا، قام وزير الداخلية الليبي في حكومة الوفاق بزيارة إلى فرنسا، في خطوة فسرها متابعون بمساع لإقناع باريس بالضغط على شرق ليبيا للقبول به رئيسا للحكومة خلفا لفايز السراج، بعد فشله في بلورة توافق حوله خلال ملتقى الحوار الليبي الذي جرى مؤخرا في تونس.

وسبقت زيارة باشاغا إلى فرنسا زيارة أداها إلى مصر قبل نحو أسبوعين، في محاولة لرفع أسهمه في القاهرة وتخفيف توجساتها من قرينه من المحور القطري - التركي. لكن الوزير نفى ما تردد عن أن انقراضه الأخير على عواصم كالقاهرة وباريس، جاء في إطار تسويق ترشحه لرئاسة الحكومة القادمة. وختم بالقول "الزيارات كانت بصفتي الرسمية كوزير للداخلية، أي أنها كانت معلنة للجميع بالداخل والخارج، وقد تركزت على تقريب وجهات النظر وتعزيز العلاقات المشتركة وتطوير التعاون على الصعيد الأمني، فمصر دولة شقيقة ومن المهم أن تكون على قدر من التفاهم والاحترام والتعاون في ما بيننا، وكذلك الأمر بالنسبة إلى فرنسا".

الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر تحرير البلد من سطوة الجماعات المسلحة، تصر حكومة الوفاق على استخدامها كورقة لفرض أجندتها في السلطة، ما من شأنه أن يوقض الاستقرار. ويصر باشاغا على عدم جمع الميليشيات الناشطة داخل ليبيا في خندق واحد.

وفي إطار استعراض ما تم من جهود خاصة بملف تصفية الميليشيات، جدد باشاغا رفضه لـ "وضعها جميعا في خندق واحد، ووصمها بالخروج عن الدولة، والإرهاب إلى آخره"، وقسمها إلى "تشكيلات أمر واقع أدت أدوارا أمنية مهمة في ظل حالة الفراغ الأمني عقب سقوط نظام معمر القذافي. وهذا النوع يحتاج إلى إعادة تأهيل وتدريب وفق الإشتراطات الأمنية والمهنية والقانونية. ومجموعات أخرى من التشكيلات التي تتبنى بالفعل أفكارا متطرفة وشمولية، وهذه محل ملاحقة مشددة واستهداف من وزارة الداخلية لما تمثله من تهديد حقيقي بالنسبة إلى الأمن القومي".

وتوقف الوزير عند شرحه ثلاثة وهي "تشكيلات مافيا المال السياسي الفاسد والتي لا تقل خطورة عن نظيرتها المؤدلجة"، على حد وصفه. وأوضح باشاغا أن هذه "تشكيلات تاتمر بأوامر أمراء المال السياسي والنفوذ الخارج عن شرعية الدولة، وقد نجحت مع الأسف، وعبر طرق مختلفة، في القسالة إلى مفاصل الدولة، وهي تحاول السيطرة على القرار الرسمي للأخيرة".

وخير الوزير أعضاء تلك التشكيلات ما بين "الانخراط طواعية، بشكل فردي، في برامج التدريب والتأهيل تمهيدا للعمل في خدمة الدولة، أو الاستعداد لمواجهة أقصى التدابير والإجراءات الأمنية التي ستتحدها وزارته حيالها، وفقا للقانون". وحاول باشاغا الترويج إلى أنه ضحية الحديث عن وجود فساد، مبينا أنه "فوجئ لدى توليه مسؤولية وزارة الداخلية عام 2018 بحجم التركة الثقيلة

وتحديدا بين الشارع والدولة عبر اقتراب الأخيرة من الإحساس والتعاطي مع احتجاجات المواطنين، كل هذا سيكون كفيلا بتعزيز قوة الدولة وسلطتها ضد أي تشكيل مسلح خارج عن القانون، بما يمكنها من تأمين المصدر الرئيسي لدخل البلاد، أي مصادر الطاقة، بكل اقتدار".

**بعد كل هذه التجارب المريرة من الحروب والافتتال، يمكن القول إن الليبيين أقرب من أي وقت مضى إلى تجاوز حالة الانقسام السياسي**

وأشار وزير الداخلية إلى تبعات الانقسام المؤسسي الذي أعقب الانقسام السياسي في عام 2014، وكيف طال جميع المؤسسات والأجهزة الليبية، وخاصة "المالية والنقدية والجهات الرقابية، وأعاقتها عن الاضطلاع بالدور المنوط بها، مما أدى إلى الفوضى ونشر الفساد، وأضعف قدرة الدولة على تنشيط الاقتصاد بما يسمح بتوفير وظائف لمن سيتم تسريحهم من التشكيلات المسلحة... وهو ما أدى بالنهاية إلى تفاقم وضع التشكيلات".

ويعد باشاغا من أبرز المرشحين لرئاسة حكومة الوحدة الوطنية التي ستنبثق عن ملتقى الحوار الليبي، ويتحدر الرجل الوازن في المشهد السياسي الليبي، من مدينة مصراته الساحلية التي تنتمي إليها ميليشيات قوية، ويعتبر مقربا من تركيا، ويتداول اسمه كخليفة محتمل لرئيس الحكومة فايز السراج الذي شاب توتر كبير علاقته به في الفترة الأخيرة.

وتنقسم الميليشيات التي تدعم حكومة الوفاق إلى ميليشيات موالية للسراج في طرابلس، وأخرى موالية لباشاغا في مصراته، وتعد حجر عثرة في طريق السلام الليبي، ففيما يحاول

حذر وزير الداخلية فتحى باشاغا، أحد أبرز المرشحين لرئاسة حكومة الوحدة الوطنية التي ستنبثق عن ملتقى الحوار الليبي، من انهيار مسار الحل السياسي الذي ترعاه الأمم المتحدة، ملمحا إلى عودة الفوضى المسلحة في حال الفشل في إنهاء حالة الانقسام، ومشيدا بدور دول الجوار والدول الصديقة في ترسيخ التوافق والسلام بين الليبيين.

القاهرة - في وصف موجز لتطورات الوضع في بلاده، أكد وزير الداخلية بحكومة الوفاق الليبية فتحى باشاغا أن "ليبيا أقرب من أي وقت مضى إلى التوافق السياسي... لكن الأمر لم يحسم بعد".

وحذر باشاغا من احتمال توقف بل وانهايار، مسار الحل السياسي الذي ترعاه البعثة الأممية في ليبيا في الوقت الراهن، والذي كان ملتقى الحوار السياسي الليبي في تونس آخر محطاته، وذلك جراء الكثير من التحديات الخارجية والداخلية، والتي يأتي في مقدمتها "افتقاد الثقة بين الفرقاء الليبيين"، وهو ما يجعل العودة إلى السقوط في براثن الفوضى المسلحة مجددا خيارا قاتما. وقال باشاغا "بعد كل هذه التجارب المريرة من الحروب والافتتال، يمكن القول إننا أقرب من أي وقت مضى إلى تجاوز حالة الانقسام السياسي عبر جسر الحوار".

إلا أن الوزير الليبي الذي يبلغ من العمر 58 عاما، عاد ليؤكد في حوار عبر الهاتف مع جاكولين زاهر، الصحافية بوكالة الأنباء الألمانية "وجود تطلع كبير بأن تكون تدخلات الدول الجارة والصديقة لليبيا عاملا إيجابيا لترسيخ التوافق والسلام، حيث أن الأمر يتوقف هذه المرة بدرجة أكبر على قدرة الأطراف الليبية على تسوية خلافاتها بالطرق والحلول السياسية"، محذرا من أن "الفتن في هذا المسار قد يهدد فعليا لعودة الفوضى المسلحة والافتتال العشوائي الذي يستكون له نتائج كارثية من الناحية الأمنية".

وقال باشاغا "لذلك نعمل وندعو الجميع إلى إنجاح المسار الراهن للحفاظ على وحدة البلاد وأمنها واستقرارها، والذي سوف يقودنا إلى إجراء انتخابات وفق المعايير الدولية من شفافية ونزاهة".

وكانت الجولة الأولى من ملتقى الحوار السياسي الليبي اختتمت أعمالها في تونس قبل عشرة أيام بإعلان تحديد موعد إجراء الانتخابات في ليبيا في نهاية العام 2021، إلا أن أعضاء الملتقى والبالغ عددهم 75 عضوا من ممثلي الشعب الليبي أوقفوا في جولتين متتاليتين عبر تقنية الاتصال المرئي في التوافق على الأليات الخاصة باختيار الشخصيات التي ستتولى مقاليد المجلس الرئاسي والحكومة الليبية المقبلة، والتي ستعمل على تهيئة المناخ لإجراء الانتخابات. ونهب الوزير إلى أن "إنهاء الانقسام السياسي وإطلاق مشروع مصالحية وتعزيز الثقة بين مختلف الأطراف،

## عناصر من تنظيم القاعدة في قبضة الجيش الليبي

في منطقة أوباري "حي التراقيين وحى الشارب بالجنوب الغربي، استهدفت أحد وكار تنظيم القاعدة الإرهابي في المغرب الإسلامي". وتم خلال العملية اعتقال سبعة إرهابيين من جنسيات مختلفة، على رأسهم الإرهابي حسن الوشي العائد من مالي خلال الأسبوع الماضي، بعد نقله أسلحة ونخائر وأموال إلى جناح التنظيم هناك، وكذلك اعتقال الإرهابي عمر واشي.

ووفق المسماري، صادرت القوات كميات كبيرة من الذخائر والأسلحة والوثائق الخطيرة. وأضاف المسماري أن هذه العملية تأتي في إطار العمليات الأمنية التي

تهدف إلى مطاردة الخلايا "الإرهابية التكفيرية" والقضاء عليها، وإنفاذ القانون وتأكيد هيبة الدولة على كامل إقليمها الجغرافي وتأمين مواطنيها وتحقق الأمن القومي والمحافظة عليه.

وستعمل متشددون من القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا الفوضى بعد انتفاضة 2011 التي أطاحت بنظام الراحل معمر القذافي للسيطرة على أراض وشن هجمات.

مدينتي سرت الساحلية بوسط ليبيا في مطلع 2015، ورستت وجودها في الصحراء الجنوبية الشاسعة بالإضافة إلى فروع أو خلايا نشطة في المدن الكبرى.

طرابلس - أعلن الجيش الليبي اعتقال سبعة عناصر إرهابية من تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" في مدينة أوباري جنوب غربي البلاد في عملية أمنية نوعية.

وقالت شعبة الإعلام الحربي التابعة للقيادة العاملة، في بيان السبت، إن القبض على هذه العناصر تم خلال عملية نفذتها وحدات القوات المسلحة بحري الشارب والتراقيين في مدينة أوباري.

وقال الناطق باسم القيادة العامة للجيش الوطني الليبي اللواء أحمد المسماري، إن سرايا العمليات الخاصة التابعة للواء طارق بن زياد والكتيبة 116 مشاة، نفذت فجر السبت، عملية نوعية